الفســـاد الإداري والمالي وعلاجـــه من منظور إسلامـــي مع اشارة خاصـــة لفكر الامـــام علي (عليه السلام)

م.د رزاق ذياب شعيبث
جامعة المثنى / كلية الإدارة والاقتصاد

م.د حقي امين توماس
جامعة الفرات الأوسط/ المعهد التقني السماوه

الملخص

تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي واحدة من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان ولاسيما الدول النامية وما لها من تأثير كبير على عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية بسبب الآثار السلبية المترتبة على الفساد الإداري والمالي والذي تعد من أهم العوائق للتنمية في الدول الحديثة، ويعد الفساد الإداري اختلالاً في السلوك الشخصي للإنسان، ولابد له من تقويمه حتى يتمكن من أداء الوظيفة الشرعية المكلف بها ضمن مجتمعه، فهو من ضمن الآثام المنتشرة في أوساطنا الاجتماعية، والتي يتوجب شرعاً التخلص منها في المجتمعات الإسلامية، وان محاربة الفساد يعتبر عاملا أساسيا نحو التغيير والتطور النوعي في بناء المجتمعات من حيث تقويم السلوك الأخلاقي لشخصية الإنسان.

ولقد لاقت هذه المشكلة موضع اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين واتفق على طريقة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جدية محددة ، وقد اهتم الدين الاسلامي الحنيف في محاربة هذه الافه الخطيرة ونرى هناك العديد من الآيات القرآنية التي اكدت على محاربة الفساد كما ان الامام علي (عليه السلام) اكد على محاربة الفساد والمفسدين وكيفية اتخاذ التدابير الازمه للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة .

Administrative and financial corruption and its treatment: Islamic perspective with special reference to the thought of Imam Ali (Peace be upon him)

Abstract

The phenomenon of administrative and financial corruption is one of the serious phenomena faced by countries, especially developing countries, which have a major impact on the process of construction and economic development, which involve the destruction of the economy and financial and administrative capacity due to the negative effects of administrative and financial corruption, The administrative corruption is an imbalance in the personal behavior of the human being, and it must be evaluated and treated, so that imbalance human being can perform the legitimate function assigned to him within his community. This phenomenon is among the sins that are widespread in our social environment, which must be eliminated in Islamic society, that the fight against corruption is a key factor towards qualitative change and development in building societies in terms of evaluating the ethical behavior of the human personality.

This problem (phenomenon) has attracted the attention of many researchers and interested parties and agreed on the way to establish an institutional framework for the purpose of curbing the problem and treating it through specific serious steps. The Islamic religion is keen to combat these dangerous crimes. We see many Qur'anic verses that emphasized the fight against corruption. Imam Ali (peace be upon him) stressed the fight against corruption and corruption and how to take the necessary measures to eliminate this dangerous phenomenon.

Keywords: Administrative and financial corruption, Thoughts of Imam Ali, Economic development.

المقدمــة

ان ظاهرة الفساد الإداري والمالي اليوم تعد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ إبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر لذا حظيت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع وان سبب ظهور ظاهرة الفساد واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة وتكون واضحة بصورة كبيرة في مجتمعات العالم الثالث وخاصة في مؤسساتها الحكومية حيث انه سبب مشكلاتها الاقتصادية وتخلفها عن مسيرة التقدم.

ونجد الاثار السلبية للفساد في العراق واضحة لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة لما رافق عملية تغيير النظام من عدم استقرار واضح فضلا عن اعمال النهب والتخريب وحرق العديد من الوثائق والتي تمثل قاعدة اساسيه للبيانات من هنا تحديدا جاء اختيار عنوان البحث والذي سوف يتناول مفهوم وصور واسباب الفساد فضلا عن التطرق الى علاجه من منظور اسلامي وفي فكر الامام علي عليه السلام ومن ثم تناول ظاهرة الفساد الاداري والمالي في العراق واليات معالجته حيث تعود الإنسان المسلم أن يجد حلول جذرية للمشكلات والأزمات التي تواجهه في الاسلام وفكر الامام علي عليه السلام وللعلم أن المجتمعات المسلمة يجب أن تكون خالية من هذا المرض و ذلك في حالة تطبيق التعاليم الاسلامية. ولكن في هذا العصر ترك المسلمون التعاليم الاسلامية وحكموا قوانين وضعية كان من أثارها استفحال الفساد الإداري وانتشاره في المجتمعات المسلمة كانتشار النار في الهشيم، لذلك جاء هذا البحث ليضع حلول جذرية مستنقعاه من التشريع الاسلامي وفكر الامام علي عليه السلام لهذا المرض أو هذه الأزمة التي تؤدي إلى تدهور المجتمعات وبداية انهيارها ولكن سيتم ذلك بعد التطرق إلى تعريف الفساد والفساد الإداري، وما هي أسباب الفساد الإداري وأنواعه والآثار المترتبة عليه، والأساليب الإدارية المعاصرة لعلاجه، ومن ثم سنعرج على استراتيجيات المنهج الاسلامي وفكر الامام علي عليه السلم التي قدمها كعلاج شافي لهذا المرض الذي يهز أركان المجتمعات الإسلامية وغيرها من مجتمعات العالم ويهددها بالخطر وبعدها علاجه في فكر الامام علي عليه السلام.

مشكلة البحث

إن ظاهرة الفساد الإداري والمالي مشكلة متأصلة ومتعاقبة تعاني منها جميع البلدان دون استثناء سواء كانت متقدمة او نامية كما

لهذه الظاهرة اثر سلبي واضح على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلد عبر العقود من هنا كان الدافع الاساسي لبحث هذه الظاهرة ودراسة اليات مكافحتها .

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأمور التالية:

١-التعرف على ظاهرة الفساد الإداري وأسبابه وأنواعه والآثار الناجمة عن استفحاله في المجتمعات.

٢-معرفة الأساليب الإدارية الحديثة المطروحة لعلاجه وربطها مع الأساليب الاسلامية وفكر الامام علي عليه السلام في العلاج.

٣-التعرف على بعض مظاهر الفساد الإداري في العراق.

٤- التوصل إلى المنهجية التي قدمها الاسلام وفكر الامام علي عليه السلام لعلاج هذه الآفة والية تطبيقها على ارض الواقع بما يناسب روح العصر.

أهمية البحث

تواجه العديد من البلدان عدة تحديات على كافة المستويات والأنشطة من خلال مجتمع الذي تنتشر في جسده ظاهرة الفساد، وعدم احترام القوانين والأنظمة في كونها سر التعامل مع كل هذه التحديات و مواجهتها، من هنا تأتي أهمية البحث في تشخيص مظاهر تجاوز القوانين ومحاولة إيجاد الحدود المناسبة لها لينعم المجتمع بإدارة قوية قادرة على كبح جماح هذه الظاهرة الخطيرة وما تسببه من اثار اقتصادية فضلا عن اثارها الاجتماعية والنفسية والاثار الاخرى التي تسببها هذه الظاهرة .

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (ان ظاهرة الفساد الإداري والمالي ظاهرة عامة في كل المجتمعات وهي ظاهرة متجذرة لها اثار سلبية على الانسان والمجتمع ولا بد من ايجاد اساليب واليات يمكنها ان تحد من هذه الظاهرة الخطيرة).

منهجية البحث

سيعتمد هذا البحث على استخدام المنهج الوصفي لأنه يناسب هذه الظاهرة، بالإضافة إلى المنهج الاستنتاجي لأنه سيستنتج الأساليب الاسلامية وفكر الامام علي عليه السلام في علاج هذه الظاهرة وسيتم ربطها بالأساليب الإدارية الحديثة .

المطلب الاول : مفهوم الفساد الاداري: (Administrative corruption)

أصبحت ظاهرة الفساد الإداري والمالي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية عالمية تقلق المجتمعات وذلك لعظم الأثر الذي يتركه إذ يعد الفساد الإداري والمالي هو احد صور الاستغلال المفرط للثروات والذي ادى الى تفاقم المشاكل في العديد من الدول حيث هناك رؤية على الصعيد الدولي مفادها أن انتشار الفساد يؤثر سلباً على امن الدول

واستقرارها بعدما اصبحت حالات الفساد تتمثل بكميات ضخمة من الأموال التي تشكل جزءا لا يستهان به من ثروات الدول وخاصة النامية ومواردها مما يهدد بشكل خاص استقرارها السياسي ومشاريعها التنموية (الشمري ،٢٠١١).

وتتسم ظاهرة الفساد كونها نقيضا للإصلاح وبهدف تحديد مفهوم الفساد بدقة سوف نتناول بعض مفاهيم الفساد في القرآن الكريم واللغة فضلا عن بعض المفاهيم التي طرحها بعض المنظمات الدولية والمهتمين في تناول هذه الظاهرة.

اما معنى الفساد في القرآن الكريم واللغة : قال الله تعالى ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ (الروم:٤١) ويرجع مفهوم الفساد في معاجم اللغة لمعنى(فسد) وهو ضد صلح والفساد لغة البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل ويأتي التعبير على معان عدة في القران الكريم حسب موقعه فهو (الطغيان والتجبر) كما في قوله تعالى (للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً) سورة القصص أية ٨٣ أو (عصيان لطاعة الله) في قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً إن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا في الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم) سورة المائدة اية ٣٣ ، ومن الآية الكريمة نرى تحريم للفساد على نحو كلي وان لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا و عذاب الآخرة (عباس ،٢٠٠٨).

مفهـــوم ظـــاهرة الفســـاد اصـــطلاحا أمـــا اصطلاحا تكاثرت في الآونة الأخيرة البحوث التي ناقشت ظاهرة الفساد ولا سيما من قبل خبراء الاقتصاد والقانون وعلم الاجتماع ، فتركزت بحوث الاقتصاديين في معظمها علـــى العلاقـــة بـــين الاســـتثمار والتنميـــة الاقتصـــادية مـــن جهـــة ونوعيـــة المؤسســـات الحكومية من جهة أخرى فقد عرفت منظمة الشفافية العالمية الفساد الإداري على انه إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خـاص إمـا تعريـف صـندوق النقـد الـدولي (IMF) (علاقـة الأيـدي الطويلـة المعتمـدة التـي تهـدف إلـى استحصـال الفوائـد مـن هـذا السـلوك لشـخص واحـد أو مجموعـة ذات علاقة بين الأفراد) كما عرفه باحثون على انـــه (الخـــروج عـــن القواعـــد الاخلاقيـــة الصـحيحة وغيـاب او تغييـب الضـوابط التـي يجـب ان تحكـم السـلوك ، ومخالفـة الشـروط الموضـوعة للعمـل وبالتـالي ممارسـة كـل مـا يتعـارض مـع هـذه وتلـك (الجمعيـة اللبنانيـة لتعزيز الشفافية ،٢٠٠٥).

المطلب الثاني: أسباب الفساد الاداري

تختلف اسباب الفساد وانتشاره في البلدان النامية عنها في الدول المتقدمة، فالعوامل التي تساعد على نموه في الدول النامية

تختلف الى حد كبير عن العوامل المساعدة على نموه في الدول المتقدمة إلا إن طرق ممارسة الفساد متشابهة ويمكن ان نوضح بعض اسباب الفساد كما يأتي (رشيد واخرون ، ٢٠٠٩):

١. تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة مما يحثهم على استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية بقبول الرشاوى او هدر المال العام والاسراف وغيرها.

٢. احتفاظ الدولة بثروة هائلة من المنشآت والممتلكات والموارد الطبيعية واضفاء المشروعية على سلطتها على تلك الثروات حتى وان كانت تعود لقطاع خاص مما يعطي فرصة كبيرة لتبني السلوك الفاسد لنهب الثروات والاموال العامة والخاصة.

٣. سوء توزيع الدخل بين شرائح المجتمع والشعور بالظلم الاقتصادي لدى بعض الشرائح. فضلا عن تدني القوة الشرائية لمحدودي الدخل وتزايد نسب التضخم وتزايد أعباء وتكاليف المعيشة.

٤. كبر حجم القوى العاملة لدى القطاع الحكومي والعام، الأمر الذي له أثر كبير على حياة المجتمع فيما يتعلق بتوزيع السلع والخدمات وكلما كبر حجم القطاع العام واتسعت مجالات عمله وتخصصه أزداد الميل نحو الفساد، وهذا يؤدي الى بيروقراطية ذات توجه تعني بالتوزيع لا بالإنتاج فضلا عن تخلف الأدوات الادارية مما يسبب تراكم وتأخر إنجاز المعاملات وعرقلة تنفيذ الخطط والحسابات في موعدها الأمر الذي يُبرز بعض مظاهر الفساد لدى البعض

٥- قصور أو عدم ملائمة الهيكل التنظيمي فقد يتضمن الهيكل التنظيمي الكثير من العيوب الادارية كعدم وضوح قنوات الاتصال ونطاق الأشراف الإداري وإدارات اقسام المنظمة مما قد ينتج عنه تداخل وازدواجية المهام والوظائف (رشيد واخرون ، ٢٠٠٨).

المطلب الثالث : الفساد الإداري والمالي في العراق :

الفساد الإداري والمالي ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري في العراق منذ نشأة الدولة العراقية، ازدادت خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، واستفحلت هذه الظاهرة بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، إذ جاء في آخر تقرير لمنظمة الشفافية العالمية بأن العراق يمثل المركز الثالث من بين (١٨٠) بلداً في الفساد، بعد (الصومال وميانمار) (المرصد العراقي ٢٠٠٨،)، كما موضح في الجدول (١).

جدول (١)

مؤشرات الفساد فيما يخص العراق مقارنة مع دول العالم للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

السنة	عدد الدول المشاركة	تسلسل العراق	علامة مؤشر الفساد الحائز عليها العراق
٢٠٠٣	١٣٣	١١٥	٢,٢
٢٠٠٤	١٤٦	١٢٩	٢,١
٢٠٠٥	١٩٤	١٧٠	٢,٢
٢٠٠٦	١٦٣	١٦٠	١,٩
٢٠٠٧	١٨٠	١٧٨	١,٥
٢٠٠٨	١٨٠	١٧٨	١,٣
٢٠٠٩	١٨٠	١٧٨	١,٥
٢٠١٠	١٨٠	١٧٥	١,٥
٢٠١١	١٧٥	١٧٥	١,٨
٢٠١٢	١٧٥	١٦٩	١,٨
٢٠١٣	١٧٥	١٧١	١,٦
٢٠١٤	١٧٥	١٧٠	١,٦
٢٠١٥	١٦٨	١٦١	١,٦

Transparency international (tI), corruption perception index(cp1) .www.icgg.org –

ومن الجدول (١) نجد أن العراق قد تراجعت مكانته في ترتيب سلم الفساد من (١١٥/١٣٣-١٧٧/١٧٨-١٨٠) من مجموع الدول للمدة من ٢٠٠٣ التي تم فيها أدراج العراق لأول مرة في سلم الفساد العالمي إلى ٢٠١٥، وهذا يدل على مدى تعاظم هذه الآفة في العراق بصورة كبيرة.

وللفساد المالي مظاهر كثيرة ومتعددة، وهذا ما تمثل في أوامر القبض الصادرة عن هيئة النزاهة عام ٢٠١٤، وكانت في مقدمتها جرائم الاختلاس والإضرار المتعمد بالمال العام والإهمال وتجاوز الموظفين حدود وظائفهم وجاءت نسبة اعلى الجرائم (اخرى)، وأن اوامر القبض الصادرة عن القضاء بتهم الاختلاس احتلت ما نسبته (١٩،٦٠%) من العدد الكلي الأوامر القبض وبعدد (٢٨٦) امراً، واحتل الإضرار المتعمد بالمال العام نسبة (١٧،٨٢%) وبعدد (٢٦٠) امراً قبض، وكان الإهمال يمثل نسبة (١٠،٩٠%) وبعدد (١٥٩)امراً واحتلت الرشوة نسبة (٩,٦%) وبعدد

(١٤٠)، بينما احتل تجاوز الموظفين حدود وظائفهم نسبة (٩،١٢%) وبعدد (١٣٣) امراً، وجاءت جرائم اخرى بنسبة وصلت الى (٢١،٨٦%) وبعدد (٣١٩) من
العدد الكلي. اما النصب والاحتيال وسرقة اموال الدولة وعدم حضور الشاهد في اسفل قائمة الأسباب القضائية الإصدار اوامر القبض وبعدد أمران (٢) للنصب والاحتيال و (٣٢) امرا لسرقة اموال الدولة و (١٦) امراً لعدم حضور الشاهد، وكما هو موضح بالجدول (٢).

الجدول(٢)

اوامر القبض الصادرة وفقاً لنوع جريمة الفساد مصنفة حسب المحافظات للعام ٢٠١٤

المحافظة	نوع جريمة الفساد										المجموع
	الاختلاس	الاضرار المتعمد بالمال العام	الإهمال	تجاوز حدود الوظيفة	الرشوة	التزوير	سرقة اموال الدولة	عدم حضور الشاهد	نصب واحتيال	اخرى	
البصرة	١	٢٦	١٤	١٧	٤					٤٥	١٠٧
بغداد	١٤٥	١٩٠	٨٢	٦٦	٧٦	٨١	٢٤	١٦	١	١١٠	٧٩١
القادسية	٢٠		٢	٥		٢				٤٠	٧٠
المثنى	١٥			١		٨				٤	٢٨
النجف	١٤		١٢	١٤	١٧	١				١٨	٧٦
بابل	٢	١١		٢	٨	٥				٨	٣٧
ديالى	٣	٢٠	٣	٤	١٢	١				٩	٥٢
ذي قار	٣		١٧	٣	٤	٨			١	١٢	٤٨
كربلاء	٥٨	٣	٢	٨		٤	٢			١٦	٩٣
كركوك	٢	٣	٢	١						٦	١٤
ميسان	٢٠		٢٢		٢	٢	٦			٣٢	٨٤
واسط	٣	٧	٢	١١	١٧					١٩	٥٩
اجمالي رقم الجريمة	٢٨٦	٢٦٠	١٥٩	١٣٣	١٤٠	١١٢	٣٢	١٦	٢	٣١٩	١٤٥٩

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لهيئة النزاهة ٢٠١٤ .

وتبين لنا من الجدول (٢) ان مظاهر الفساد في العراق عديدة ومتنوعة ولا تختلف عن غيره من البلدان التي تبتلى بالفساد وتتم ممارستها في ظل ضعف قوة القانون وتردي الاوضاع الامنية، ولها من الخروق والاختلالات المختلفة والتأثير على النسق الكلي للمجتمع، إلا انه يمكن حصر أهم هذه المظاهر هي الرشوة وتختلف نسبة انتشار الرشوة اختلافاً كبيراً بين المحافظات العراقية، فهي تصل الى ٢٩,٣% في محافظة بغداد، في حين أن المتوسط في بقية المحافظات هو ١٠,٢%، وفي إقليم كردستان ٣,٧% (تقرير هيئة النزاهة ،٢٠١١) ، وتسارعت وتيرة انتشار الفساد بين مختلف طبقات لحكومة من اسفلها الى اعلاها حتى وصلت لمستوى أن تحدث حادثة رشوة في العراق كل دقيقة واحدة وفي مختلف المؤسسات ومفاصل الحكومة وقد تتعلق بأعلى الهرم كما بين مسؤول في هيئة النزاهة (العلي ، ٢٠٠٩).

وتقدرهيئة النزاهة الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري والمالي في الوزارات العراقية في العامين (٢٠٠٦ و٢٠٠٧) بحدود (٧,٥) مليار دولار موزعة حسب كل وزارة أو دائرة من الهدر المحدد وكما موضح في الجدول (٣).

الجدول (٣)

الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري والمالي في العراق موزعة حسب الوزارات للمدة (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧)

ت	الوزارة	مقدار الأموال المهدورة	نسبة الفساد%
١	وزارة الدفاع	٤ مليار دولار	٥٣,٣٣
٢	وزارة الكهرباء	١ مليار دولار	١٣,٣٣
٣	وزارة النفط	٥١٠ مليون دولار	٧,١٦
٤	وزارة النقل	٢١٠ مليون دولار	٢,٩٥
٥	وزارة الداخلية	٢٠٠ مليون دولار	٢,٨١
٦	وزارة التجارة	١٥٠ مليون دولار	٢,١١
٧	وزارة المالية والبنك المركزي	١٥٠ مليون دولار	٢,١١
٨	وزارة الأعمار والإسكان	١٢٠ مليون دولار	١,٦٩
٩	وزارة الاتصالات	٧٠ مليون دولار	٠,٩٨
١٠	أمانة بغداد	٥٥ مليون دولار	٠,٧٧
١١	وزارة الرياضة والشباب	٥٠ مليون دولار	٠,٧٠
١٢	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٥٠ مليون دولار	٠,٧٠
١٣	وزارة الصحة	٥٠ مليون دولار	٠,٧٠
١٤	وزارة العدل	٤٠ مليون دولار	٠,٥٦
١٥	وزارة الزراعة	٣٠ مليون دولار	٠,٤٢
١٦	وزارة الموارد المالية	٣٠ مليون دولار	٠,٤٢
١٧	وزارة الصناعة والمعادن	٢٠ مليون دولار	٠,٢٨
١٨	الهيئة العليا للانتخابات	١٠ مليون دولار	٠,١٤
١٩	هيئة السياحة	١٠ مليون دولار	٠,١٤
٢٠	وزارة التربية	٥ مليون دولار	٠,٠٧
٢١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٥ مليون دولار	٠,٠٧

المصدر : المرصد العراقي، الموقع الالكتروني : www.aliarts-web@yahoo.com.

كما ان هناك فساداً مالياً غير منظور يقدر بأكثر من هذه المبالغ، المتأتية عن عقود أو اختلاسات اثناء ترميم المنشآت وتأجير الطائرات والبواخر أو أكساء الطرق (المرصد العراقي ،٢٠٠٨).

لقد أصبح الفساد بكافة أشكاله ظاهرة طبيعية ينظر إليها على أنها ممارسات شبه مشروعة لاسيما عندما عجزت الدولة على مواجهة المشكلات الاقتصادية بعد فرض الحصار الاقتصادي، حتى بدأ الفساد ينتشر في كافة مؤسسات الدولة، كما كان للقرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة في حينها قد أسهمت أيضاً في انتشار الفساد الناجم عن مبدأ التمويل الذاتي أو عند الأقدام على خصخصة بعض المشاريع العامة، أو ما يتعلق بالضرائب أو التجارة الخارجية والتي جميعها أعطت للموظفين بمختلف مستوياتهم المزيد من السلطات التقديرية عند تطبيق تلك الإجراءات بفتح المجال أمامهم واسعاً للمساومة والرشوة.

أما دولياً فقد رافق تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء الكثير من الممارسات الفاسدة التي كشفت عن تورط العديد من المسؤولين المحليين والدوليين في صفقات مشبوهة يتولى مجلس الأمن الدولي التحقيق فيها، وما حصل في العراق من احتلال وانهيار لهياكل الدولة قد لعب دوراً رئيساً في انتشار الفساد، وقد ازدادت حدة هذه الممارسات بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣ للأسباب الآتية (حسن ،٢٠٠٥):

١- الفراغ السياسي والأمني وانتشار الإرهاب .

٢- الازدواجية في السلطة ما بين الإدارة الأمريكية والعراقية.

٣- فقدان ثقة المجتمع بالعديد من الكوادر القيادية التي جاءت من الخارج والتي استلمت إدارة الحكم كونها لا تمتلك المعرفة الكاملة في كيفية الإدارة والسيطرة لبلد مثل العراق مما أتاح استغلالهم أحياناً.

٤- عدم القدرة على إعادة بناء المؤسسات الأمنية والرقابية بشكل كفوء.

٥- حالة الشعور بعدم الأمان للمستقبل في ظل الصراع السياسي وشيوع ظاهرة الأقصاء.

وبالمقابل فإن لسلطة الاحتلال ممثلة بالحاكم المدني (بول بريمر) اليد الطويلة للفساد في العراق عبر احتكار عملية توزيع عقود الأعمار والتي صممت بطريقة تمنع الشركات الصغيرة من الدخول في دائرة المنافسة لأنها لا تمتلك المعلومات اللازمة عن العقود، أو في دفع الأموال مقابل عدم إخضاع تلك العقود للأشراف، الأمر الذي مكن كبرى الشركات ومنها (هالبيرتون وبكتل) والتي تربطها علاقات قوية مع المسؤولين الأمريكان من الفوز بأغلب تلك العقود، والتي بدأت تظهر دلائلها من خلال

الأربـاح الهائلـة التـي حققتهـا تلـك الشـركات، الأمـر الـذي دفـع رئـيس منظمـة الشـفافية (بيتـرايجن) التأكيـد علـى ضـرورة مكافحـة الرشـاوي وتجنـب سـيطرة نخـب فاسـدة علـى مـوارد العـراق فـي ظـل غيـاب الشـفافية فـي عقـود إعـادة أعمـار العـراق (تقريـر منظمـة الشفافية ،٢٠١١).

المطلب الرابع : أليات مكافحة الفساد الاداري والمالي:

لمكافحة الفساد الاداري والمالي اتبعت العديد من المنظمات الدولية والمحلية مجموعه من الوسائل ومن اهم المنظمات التي عنيت بمكافحة الفساد هي (الوائلي ،٢٠٠٧) :

أ- الجهات العالمية المسؤولة عن مكافحة الفساد:

- **منظمة الأمم المتحدة :** إذ أصدرت عدة قرارات لمحاربة ومكافحة الفساد للقناعة التامة بمخاطر الفساد وتهديده استقرار وأمن المجتمعات، وأصدرت أيضاً اتفاقية لمكافحة الفساد سنة ٢٠٠٤، وانضمت إليها كثير من دول العالم.

- **البنك الدولي :** إذ وضع مجوعة من الخطوات والاستراتيجيات تفرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من آثاره السلبية في عملية التنمية الاقتصادية.

صندوق النقد الدولي: الذي لجأ إلى الحد من الفساد من خلال تعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد عائقاً لعملية التنمية الاقتصادية.

- **منظمة الشفافية العالمية:** التي أنشأت سنة ١٩٩٣، والتي تعمل على مكافحة الفساد والحد منه من خلال وضوح التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية والمرونة والتطور وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

ب- الجهات المحلية المسؤولة عن مكافحة الفساد في العراق (عبود ، ٢٠٠٨):

- **هيئة النزاهة العامة :** أنشأت بموجب الأمر (٥٥) لسنة ٢٠٠٤، ومهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها، كقبول الهدايا والرشاوي والمحسوبية والمنسوبية والتمييز على الأساس العرقي أو الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق أهداف شخصية أو سوء استخدام الأموال العامة من خلال وضع أسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة العراقية، فضلاً عن عقد ندوات وإعداد برامج توعية للتثقيف وتبني ثقافة مبنية على الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية.

- **مكاتب المفتشون العامون :** التي أنشأت بموجب الأمر (٥٧) لسنة ٢٠٠٤ في الوزارات كافة، وإن مهمتها هي المراجعة

والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والأشراف على الوزارات ومنع حالات التبذير وإساءة استخدام السلطة والتعاون مع هيئة النزاهة من خلال التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة.

- **ديوان الرقابة المالية :** وهي الجهة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق، وأنشأت بموجب الأمر (٧٧) لسنة ٢٠٠٤، ومهمتها تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الخاصة بالعمليات الحكومية على الأوضاع المالية لغرض تعزيز الاقتصاد من خلال مهمة التدقيق المالي وتقييم الأداء..

ج- آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق :

وهناك مجموعة من الاليات المتبعة في مكافحة الفساد الاداري وتكون على النحو الآتي (عباس ، ٢٠٠٨):-

١- وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الأعلام المختلفة لإنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال عن طريق إستراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والوطن، إذ أن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد، وإنما يجب أن تكون هناك ثقافة للنزاهة وحفظ المال العام.

إعطاء الدور الريادي لوزارات التربية والتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والثقافة، لوضع منهج دراسي لكل المراحل لتلبية ثقافة الحرص على المال العام والنزاهة في التعامل وتقليص روح الأنانية الفردية والسمو بالروح الجماعية.

٢- إصدار قوانين صارمة لمنع هدر الأموال العامة والفساد الإداري والمسائلة الجدية من قبل دوائر المفتشين العامين واللجان الفرعية للمراقبة والنزاهة حسب الاختصاصات ضمن الوزارات المعنية، وتعديل قانون الحصانة الممنوح للوزراء وأعضاء مجلس النواب لتمكين الجهات القضائية في التحقيق والمسائلة في قضايا الفساد المرفوعة ضدهم، فضلاً عن الاختيار الصحيح للأشخاص النزيهين من هيئات الرقابة والتفتيش والنزاهة.

٣- وضع أنظمة فعالة وجدية لتقويم أداء المؤسسات الحكومية من خلال مبدأ محاسبة تكاليف الفساد المادية وغير المادية لكي لا تكون مبرراً لإلغاء أو تجميد خطط مكافحة الفساد، لارتفاع تكاليفها عن تكاليف الفساد، وكذلك تكوين رأي عام يرفض الفساد دينياً وأخلاقياً وتثقيف المجتمع عن طريق وسائل الأعلام المختلفة، وتحويل الولاء تدريجياً من العائلة والعشيرة إلى الأمة والدولة.

مكافحة البطالة والتضخم عن طريق توفير فرص العمل وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتنشيط الصناعة الوطنية.

٤- استخدام الطرق الفاعلة للحد من ظاهرة غسيل الأموال، والتعاون مع دول الجوار في مسك الحدود لمنع التهريب والتجارة بالأسلحة

والمخدرات والبشر وغير ذلك ، والعمل على تحقيق العدل واقتلاع الحرمان من جذوره باعتباره أحد الموارد التي تغذي الفساد الإداري والمالي من خلال (العمل والإنتاج) .

٥- ترسيخ الديمقراطية وتعزيز الشفافية واعتبارها حق للمواطن من أجل تصحيح وتصويب الأداء العام، وسيادة القانون ومعاقبة المفسدين سواء كانوا عاملين داخل الدولة أو خارجها.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تأسيس مجلس مشترك لمكافحة الفساد الإداري والمالي برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء بموجب أمر رئاسي، ويضم ممثلين عن مجلس القضاء الأعلى وديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة، فضلاً عن مكتب رئيس الوزراء لشؤون الرقابة وممثل المفتشين العامين، ويهدف المجلس إلى ضمان الكفاءة والنزاهة والشفافية في تنفيذ سياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، والتنسيق بين أجهزة مكافحة الفساد المتمثلة في المجلس المذكور والذي يقدم تقارير دورية عن أنشطته إلى رئيس الوزراء، وأطلقت الحكومة مبادرة وطنية لمحاربة الفساد خلال مؤتمر ترأسه نائب رئيس الوزراء في كانون الثاني ٢٠٠٨، وأسفر عن الاتفاق اتخاذ الآليات الرئيسة الآتية (الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية ، ٢٠٠٥):

٧- تطوير نظام اختيار ومستوى مهنية الموظفين، الأمر الذي يتطلب أجراء تعديل قانون الخدمة المدنية ومجلس الخدمة العامة، ويتعين وضع مسودات بهذه التعديلات ورفعها لمجلس الوزراء بحلول شهر حزيران ٢٠٠٨.

٨- وضع نظام يوفر للمواطنين معلومات عن خطط الحكومة ومشاريعها من خلال وسائل الأعلام.

المصادقة على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بحلول شهر نيسان ٢٠٠٨.

إقامة دورات تدريبية للكوادر العليا والمتوسطة لضمان أمكانية تطبيق مبادئ الشفافية، وتشجيع المواطنين على لعب دور رقابي عن جميع حالات الفساد.

٩- مراجعة التعليمات والمبادئ التوجيهية الخاصة بالعقود والتجهيزات وإعادة صياغتها، لمنع الفساد مع تسريع عمليات إعادة الأعمار، وقد صادق مجلس الوزراء على تلك التعليمات والمبادئ التوجيهية في نيسان ٢٠٠٨.

١١- الإسراع في تبني القوانين الجديدة الصادرة عن لجنة النزاهة وديوان الرقابة المالية العراقي ودوائر التفتيش العام قبل شهر حزيران ٢٠٠٨، وتقديم إرشادات واضحة حول توزيع الأدوار والمهام، وستتولى هذه الهيئات أعمال الرقابة والتفتيش والتحقيق والتأكد من الإجراءات بما يضمن

استمرارية الأدوار وانسجامها وتكاملها بين هذه الهيئات.

تشريع قانون وطني لمكافحة الفساد الإداري والمالي، على أن تقدم لجنة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن المفتشية وهيئة مكافحة الفساد ووزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى وهيئة النزاهة التابعة لمجلس النواب مشروع القانون بحلول شهر آب ٢٠٠٨.

كما تم عقد مؤتمر دولي بالغ الأهمية حول مكافحة الفساد في بغداد للمدة بين ١٧-١٨ آذار ٢٠٠٨، وتمخض المؤتمر عن إعلان بغداد بشأن الفساد الذي تلتزم فيه الحكومة بتحقيق انجازات محددة في حربها ضد الفساد وتعزيز روح المسائلة والنزاهة، وعقب هذا المؤتمر، أودعت الحكومة العراقية وثيقة المصادقة لدى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ممهدة الطريق بجهد ملموس تدعمه الأمم المتحدة(محمود واخرون ،).

وعليه تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه بلدان العالم ومنها البلدان النامية، وعلى الأخص العراق الذي يتبنى في هذه المرحلة الخطوات اللازمة للإصلاح الاقتصادي وفق الالتزامات التي قطعها على نفسه مع المؤسسات الدولية كون ظاهرة الفساد تؤثر بشكل سلبي على عملية البناء والتنمية الاقتصادية التي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية، ومن ثم عجز الدولة على مواجهة تحديات أعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها.والملاحظ إن ظاهرة الفساد الإداري والمالي، شغلت اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين في بلدان العالم وخاصةً في العراق لتأسيس آليات مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة وعلاجها من خلال خطوات جدية، الغرض منها مكافحة الفساد بكل صورة ومظاهرة، والعمل على تعجيل عملية التنمية الاقتصادية من خلال إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لوضع حد لهذه الظاهرة التي ما تزال تنخر من جسد الدولة العراقية وبشكل واضح، وما يتبعه من أعاقة في عملية إعادة الأعمار والتنمية الاقتصادية والمساهمة الفاعلة في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يسعى إليه العراق، كما ينبغي على الحكومة العراقية أن تتابع وبجديه الإجراءات والآليات المتخذة لمكافحة الفساد ومراقبة الأنفاق العام وسوء استخدامه (الرفاعي ،١٩٩١).

وبناءاً على ذلك، فإن الآثار المدمرة للفساد في العراق ليست مجرد مشكلة، بل قضية عامة لها تكلفتها الاقتصادية والاجتماعية الباهظة، ولو وضعنا الضرر الاقتصادي الذي يسببه الفساد الإداري والمالي جانباً، فيجب عدم إغفال الضرر الاجتماعي الذي لا يقل خطورة عن الضرر الاقتصادي بل يزيد من تكلفة الفساد ولاسيما إنه أكثر من أن يكون مجرد مسألة اقتصادية، وأن

تصنيف الفساد على أنه مسألة اقتصادية، يعد تقليلاً من تأثيره الحقيقي على المجتمع ككل، وفضلاً عن إن الفساد سيؤدي إلى القضاء على هيبة القانون، فإنه يؤدي إلى انهيار شديد في البيئة الاجتماعية والثقافية أيضاً وعندما تقبل أجيال المواطنين الفساد كأسلوب في العمل وطريقة للحصول على مزايا في المجتمع، يبدأ النسيج الأخلاقي المجتمعي في الانهيار، وفي الكثير من الاقتصادات المتحولة نجد الكثير من الأمثلة على آثار الفساد السلبية، فضلاً عن إنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول بشكل غير مشروع، ويحدث تحولات سريعة وفجائية في التركيبة الاجتماعية، الأمر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي، ويزيد من احتمالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي، ويعرض شرعية النظام السياسي للتآكل المستمر، ويمكن قياس التكلفة الاجتماعية للفساد من خلال تركيزه للثروة بأيدي فئة تجيد أكثر من غيرها استغلال الأنشطة التي لا تتسم بالشفافية، ولعل أهم ما للفساد من تكلفة هي إشاعة روح اليأس بين أبناء المجتمع، ويضعف الأمل وينخفض الجهد ويقلل الإنجاز، وسيتولد الإحباط واليأس جيلاً بعد جيل، إذا ما تم اتخاذ الآليات السريعة للإصلاح في شتى المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والابتعاد عن المحسوبية والمنسوبية والإقصاء وبناء مجتمع صالح منتج محب وموالي لوطنه، وتعميق الشعور لدى الإنسان العراقي بالمواطنة الصالحة والحكم الصالح (الكوفي ،).

المطلب الخامس : الإجراءات العلاجية للفساد الاداري والمالي من منظور اسلامي:

إن تعقد ظاهرة الفساد الإداري والمالي وإمكانية تغلغلها في كافة جوانب الحياة ونتيجة لآثارها السلبية على كافة مفاصل الحياة، فقد وضعت عدة آليات لمكافحة هذه الظاهرة ولعل من أهمها هي (الفنجري ، ١٩٩٣):

أ- **المحاسبة** : هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم) الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية .

ب- **المساءلة** : هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى

يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساساً لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب .

ج- **الشفافية** : هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين (المنتفعين من الخدمة أو ممولها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية .

د- **النزاهة** : هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية .

اما علاج الفساد الإداري من منظور إسلامي فيتركز على الأمانة في أداء العمل خلق حث عليه الدين الإسلامي في كثير من مواطن القرآن والسنة النبوية المطهرة ، يقول تعالى: { إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها } (النساء : ٥٨) ، ويقول تعالى : { إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا} (الأحزاب : ٧٢) ، ويقول صلى الله عليه واله سلم (أدي الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك)،

وإن الشريعة الإسلامية منذ أن ظهرت وبدأ التنزيل على الرسول عليه السلام وهي تؤكد على أن الإنسان له رجعة أُخرويه يحاسب فيها عن أعماله وما كسبت يداه أمام الله سبحانه وتعالى وهو العدل الذي لا يظلم عباده شيئا، وعملت الشريعة الغراء على التذكير الدائم بهذه الحقيقة العظمى، وهذا التذكير جاء لكي يعظم أمر الخشية من الله في قلوب عباده وبالتالي يتقي العباد الوقوع في كل أمر منهي عنه مهما صغر وذلك عملا بمقولة العديد من الفقهاء ((لا تنظر إلى صغر ذنبك ولكن انظر إلى عظمة من عصيت)) كما اتبعت الشريعة الإسلامية في ذلك أسلوب الترغيب والترهيب حيث حضت على إتباع كل سلوك حميد ورغبت في ذلك إبتغاءً لجنة المولى جل شأنه وما أعد فيها للمتقين، ورهبت وذمت كل من يلجأ إلى سلوك مذموم وأنذرت من يتبع ذلك وخوفته من عقوبة دخول النار، كما قد تم التأكيد على أن ما يدور ويحدث من مظاهر للفساد في هذا الكون هو نتيجة لما اقترفته أيدي البشر وليس بسبب آخر، إذ أن الله سبحانه وتعالى قد حصر الفساد فيما يجرى بسبب ما كسبته أيدي الناس في قوله تعالى **(ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلم يرجعون)** (الروم41) (عياصرة ،٢٠١٠).

وقد وردت العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي لها دلالة قوية على ما تقدم من حيث الرجوع إلى الله ومحاسبته للبشر عن العمل صغيره وكبيره قال تعالى (**ولتجزي كل نفس بما كسبت وهم لا يظلمون) الجاثية (22)، ولقوله تعالى (يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيدا**) آل عمران (30) وقال تعالى(**كل امرئ بما كسب رهين**) الطور 21 وقال جل شأنه(**كل نفس بما كسبت رهينة**)المدثر (38) وقال تعالى(**ليجزي الله كل نفس ما كسبت إن الله سريع الحساب**)ابراهيم (51)، كما قال تعالى(**وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون**) التوبة:١٠٥

وكذلك فقد ورد في السنة النبوية المطهرة من الأحاديث ما يدل على وجوب مراعات تذكر العرض على الله ليحاسب كل فرد عن أعماله وأقواله ومن هذه الأحاديث قوله عليه السلام "أيها الناس إن دمائكم وأموالكم عليكم حرام إلى أن تلقون ربكم كحرمة يومكم هذا وكحرمة شهركم هذا وأنكم ستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم وقد بلغت فمن كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه وقوله عليه السلام (**ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة**)

ومما سبق يتضح بأن الشعور الديني يعتبر خير وازع للإنسان لسلوك الطريق المستقيم وعدم ارتكاب المفاسد والمعاصي، فلو استطاع الهروب من عقاب الدنيا فهو بالتأكيد لن يتمكن من أن يفلت من عقاب صاحب التشريع السماوي، إلا أن ذلك لم يمنع النفوس الضعيفة من مخالفة أوامر الله سبحانه وتعالى وارتكاب نواهيه، لذا كان واجبا إيجاد الوسائل ال الرادعة في الدنيا لمنع مثل هؤلاء المعتدين على أوامر الله العلي القدير(الجابري ، ٢٠٠٧).

فالدين الإسلامي هو أكثر الأديان معرفة بنفسية البشر وكيفية معالجتها، ولذلك نجده قد استخدم أسلوبين لمعالجة ذلك الفساد، وهما أسلوب الترغيب والترهيب:

١- **أسلوب الترغيب :**استخدام أساليب التحفيز المختلفة التي من شأنها أن تجعل الموظف يُقبل على عمله بنفس راضية وبحماس كبير فينجز انجازا عالياً ويؤدي أداءً متميزا، فمن آيات الترغيب مثلا قوله تعالى **(وقل ياعبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم**) الزمر 5 : وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستخدم في إدارته للدولة الإسلامية

أسلوب الترغيب والترهيب ، فكان يحبب لهم عمل الخير وينهاهم عن فعل الشر

ويتطلب أسلوب الترغيب تطبيق نوعين من الحافز وهما (إبراهيم ، ١٩٩٧):

الحافز المعنوي	الحافز المادي
ويقصد بالحافز المعنوي التقدير السليم للعامل المجد والاعتراف بجهده والإشادة بفضله إذا أحسن صنعا وذلك تشجيعا له على مزيد من الإنتاج وإبعادا له عن الفساد ، ولقد أوصى الإمام علي – علية السلام – أحد الولاة فقال : (لا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء ، فإن في ذلك تزهيدا لأهل الإحسان في الإحسان ، وتدريبا لأهل الإساءة على الإساءة) ، ويقول النبي – صلى الله عليه واله سلم – : (إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه) ويقول : (من لا يرحم الناس لا يرحمه الله) **والحافز المعنوي يتطلب من الرؤساء ما يلي :** • **الأخذ بيد الموظف الجديد فيدربوه ليحسّن من معرفته وأدائه للعمل .** • **التعرف على جهوده والتشييد بها وتنمية مواهبه وإبداعاته .** • **معاملة الموظفين معاملة حسنة بدون تمييز إلا على أساس الكفاءة وحسن الأداء .**	**وهو أن يتوفر لدى الموظف الأجر المجزي مقابل العمل الذي يؤديه ، ولعل استقرار وصلاح العمالة النسبي في الدول المتقدمة أن مؤسساتها – حكومة أم قطاع خاص – تعطي العاملين المرتب المجزي الذي يغطي ضرورات الحياة له ولأسرته .** **ولقد كان النبي – صلى الله عليه واله سلم –يراعي في تقدير الأجر الأعباء العائلية للفرد العامل وصعوبة العمل ومستوى علاء المعيشة في المناطق المختلفة من الدول الإسلامية ، وكان النبي – صلى الله عليه واله سلم – يعطي المتزوج من الجند حظين والأعزب حظا واحدا من الفيء ، وكان يقول – صلى الله عليه واله سلم – : (من ولي لنا أمرا وليس له منزلا فليتخذ منزلا ، أو ليس له زوجة فليتزوج ، أو ليس له دابة فليتخذ دابة) .**

- **٢- أسلوب الترهيب** : فيعتني باستخدام أسلوب التخويف بأنواعه المتدرجة ويشار إليها في الإدارة الحديثة بالحافز السلبي ، ويتمثل أسلوب الترهيب لمكافحة الفساد الإداري في مفهوم الرقابة على أداء العاملين بهدف كشف الأخطاء وتصحيح الانحرافات قبل أن تستفحل، وتبدأ الرقابة للفرد المسلم بالرقابة الذاتية التي يمارسها الموظف المسلم على نفسه بدافع من ضميره الحي، غير أن الإنسان بشر معرض للخطأ وقليل من الناس من تردعه نفسه عن الزلل ولذلك فإن المرء يحتاج إلى رقابة عليه، ولقد جعل الله تعالى مسئولية الرقابة مسؤولية جماعية تقوم بها الدول والمجتمع المسلم بأكمله ، اذ تتركز الرقابة الإدارية السليمة في أمرين أساسيين (اليعقوبي ، ٢٠٠٦):

١. وضع القوانين واللوائح والأساليب التي توضح الأخطاء الإدارية وتحدد العقوبات المناسبة لها .

٢. تطبيق هذه القوانين بعدل وحزم دون تفريط أو إفراط .

وهذا ما اكدت علية الطروحات في تلخيص طرق الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والاداري بما يأتي (عباس ، ٢٠١٠)

الرقابة المانعة Preventive Control :-١

وهي الرقابة التي تحدد الإجراءات اللازمة التي تبين الارضية اللازمة لتجنب الوقوع في الخطأ المادي قبل حدوثه ففي مجال الفساد المالي تحدد محتوى الفساد المالي والظروف التي تشكل بيئة ملائمة له وفي ضوء هذه المؤشرات تسعى الرقابة الداخلية الى وضع ادوات الردع عن ارتكاب هذا الفساد مثل ايضاح العقوبات التي تترتب على كل نوع من انواع الفساد وتكون هذه العقوبات مغطاة بجانب قانوني بحيث يصعب التحايل عليه شريطة ان يكون منتسبين المؤسسة على دراية بذلك ووفقا لا راء المنظمات المهنية تعد هذه الرقابة مؤشرا لأداره الخطر في المؤسسة ومن ذلك ما اصدرته لجنة دعم المنظمات اذ اشارت هذه اللجنة في تقريرها الى اعتبار الرقابة المانعة جزءا متمما من ادارة الخطر في المؤسسة وهي بهذا المنحى تعد بصورة عامة اداة فاعلة في ادارة الخطر قبل وقوعه .

٢ الرقابة الجارية: Current Control -

وهي الرقابة الوصفية في مجال عملها حيث يكون لديها تصور كامل عن مجريات العمل التشغيلي وانه يؤدى وفقا للضوابط والإجراءات التي تحكم اطار العمل ولذلك فأن تشخيص حالات الفساد المالي التي ترتكب اثناء ممارسة العمل لاتفلت من مسوغات الاكتشاف فيما اذا كانت الرقابة

الداخلية واعية لواجباتها ومن المعلوم ان اكتشاف حالة الفساد في وقتها يؤدي الى عدم تجديد المحاولة ويمثل حالة ردع لها ابعادها الادارية وهذا الامر له انعكاساته على مهمة مراقب الحسابات الخارجي وقد ورد في احد معايير المراجعة الدولية المعيار رقم (٤٠٠) ان هناك علاقة عكسية بين مخاطر الاكتشاف وبين المستوى المشترك لمخاطر الرقابة فمثلا عندما تكون المخاطر مرتفعة ينبغي هنا تشديد اجراءات التدقيق الخارجي والعكس صحيح

٣- الرقابة اللاحقة Following Control

وهي تمثل الإجراءات العملية لنظام الرقابة الداخلية داخل الادارة تطبق بصورة روتينية كإجراء احترازي للحد من المشاكل التي تعترض الادارة وبذلك تعد مؤشرا ايجابيا للإدارة بأن الامور نفذت كما هو مطلوب وان لا اثر للفساد المالي.

المطلب السادس : الفساد الاداري والمالي وعلاجه في فكر الامام علي عليه السلام

من الطبيعي ان تكون الاساسات أو المرتكزات التي تتحكم بنظام ما هي المسؤولة عن قيامه أو عن انهياره، وكلما كانت هذه الاساسات مبنية وفق اسس علمية كان البناء اكثر متانة، ولا يتعلق هذا بالجانب المادي فقط وانما يشمل الجانب المعنوي أو ما يخص الخطط والافكار، ومن هنا فأن دراسة الكيفية التي حارب بها الامام علي عليه السلام الفساد المالي والإداري بالاستناد الى رسائله التي وجهها الى عماله وغيرهم تحتم علينا دراسة البناء الرصين ونقصد في المجالين المالي والإداري الذي ركز عليه (السياسة الاقتصادية ،١٩٩٧).

ولو نأتي الى البناء المالي لوجدنا انه وضع اسس عامة يقوم عليها هذا البناء اولها نشر الوعي والثقافة التي تؤهل لبناء مالي أو إداري رصين وما دمنا بصدد الحديث عن النظام المالي يمكن القول انه عليه السلام اراد نشر ثقافة اخلاقية وطنية تقوم على جملة أمور ابرزها التثقيف لنبذ الاثراء الفاحش لانه يعود بالضرر على الفرد نفسه والمجتمع لذا نجده يوصي ابنه الامام الحسن عليه السلام بالقول **((ولا تكن خازنا لغيرك))** ، وبذلك فان الإمام علي (ع) قد نهى عن اكتناز الأموال المادية والعينية ، وهذا ما يتناغم مع النفس القرآني في قوله تعالى **((والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم))**. وكلام الامام عليه السلام فيه اكثر من مغزى في اطار موضوعنا عن البناء المالي الرصين واشاعة ثقافة الجودة فيه ويمكن إجمالها بما يأتي(بحر ، ٢٠١٠):

١- بعد اخلاقي يتعلق بالتكافل الاجتماعي وتوزيع الثروات بشكل عادل.

٢- بعد مستقبلي يتعلق بتوريث هذه الاموال للغير على الرغم من الحرمان منها.

٣- بعد إداري باعتبار ان الامام الحسن عليه السلام كان يمثل قيادة وان كان في زمن ابيه عليه السلام فضلا" عن الجانب المستقبلي.

٤- بعد تعليمي لكون كلام الامام عليه السلام شمولي لا يتعلق بعصر وانما هو موجه من خلال الامام الحسن عليه السلام الى الناس.

٥- وليس هذا فحسب وانما ثقّف الامام عليه السلام المجتمع للحفاظ على اموال الدولة والشعب وعدم العبث بها أو بطرق ايصالها الى مستحقيها، وهي ثقافة مهمة جدا" لكون غيابها يمثل المحرك الاساس للفساد وعدم النزاهة، فقد اوصى الإمام علي (ع) عماله بالقول ((من استهان بالأمانة ورتع في الخيانة، ولم ينزه دينه ونفسه عنها، فقد احل نفسه الذل والخزي في الدنيا، وهو في الآخرة أذل وأخزى)) ، ولا ننسى ان هذ الكلام ينسجم مع قوله تعالى ((إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها. . .)) ، ونفهم من كلام الامام علي عليه السلام عدة امور(محمود ،):

أ- أن الامانة التي ذكرها الامام هي لفظ عام عن كل ما يؤتمن عليه الانسان ولا شك ان اموال الشعب والوطن اولها.

ب- انه عليه السلام قرن بين الاستهانة بالأمانة وبين الخيانة وهو امر يثير اكثر من تساؤل عن نظرة الامام عليه السلام الشديدة لمن يقومون بهكذا اعمال.

ج- أن الامام عليه السلام بيّن عاقبة المتهاونين بهذه الاموال وعقوبتهم الدنيوية التي تتعلق بالنظرة والسمعة السيئة وربما استعجال العقوبة المباشرة، وايضاً العقوبة الاخروية.

د- بين الامام عليه السلام دور الدين في الحفاظ على الفرد وعصمته عن تلك الاخطاء لا سيما وانه عليه السلام اشار الى ان ضعف الدين وعدم تنزيهه بهكذا اعمال هو الذي فتح الباب لتلك الاخطاء.

وقد توجه الامام علي عليه السلام الى مرحلة اخرى متقدمة من مراحل التثقيف لبناء مالي وهي بيان المفهوم السامي للاقتصاد وملحقاته المفهوم الذي نستطيع ان نسميه مفهوم واقعي اخلاقي وهو مفهوم التوسط أو الوسطية في التعامل مع المال، ويلاحظ الك من وصيته الى عامله على البصرة وصيته زياد بن أبية* ((**فدع الإسراف مقتصدا، واذكر في اليوم غدا، وامسك من المال بقدر ضرورتك، وقدم الفضل ليوم حاجتك**)).

وتحتم علينا ان نفهم المسألة على هذا الاساس أي ان وصية الامام عليه السلام لتثقيف زياد الحاكم وليس زياد الفرد بأن يتعامل مع اموال الشعب على مستوى

الاعتدال والتوسط وليس على مستوى الاسراف والتبذير لان التوسط هو ابرز المعان التي يراها الامام عليه السلام لاقتصاد.

ولا نستغرب ان يكون الامام عليه السلام قد وضع بيد زياد ثقافة معينة بهدف ايصالها الى الاخرين بحكم مركزه السياسي، وايضا" يمكن قراءة الوصية من جانب اخر وهو ان الامام علي عليه السلام ربما ادرك أو وصلته اخبار ان زياد كان يسرف في انفاق الاموال بما لا يتلاءم مع طروحات ورمزية الامام علي عليه السلام.

وقد تعدى الامام في مراحله التثقيفية لبناء نظام مالي رصين الى اختيار الخبراء أو المستشارين في ذلك وقد حدد المساوئ التي قد تصيب النظام في حال تجاوز الاختصاص لان ذلك سيؤدي الى ظهور الفساد المالي وبالتالي الإداري ايضا" اذ بين ذلك في وصيته الى عامله مالك الاشتر حينما قال ((**لا تدخلن في مشورتك بخيلا يعدل بك عن الفضل، ويعدك الفقر، ولا جبانا يضعفك عن الأمور، ولا حريصا يزيف لك الثمرة بالجور، فان البخل والجبن والحرص غرائر شتى يجمعها سوء الظن بالله**))

وإذا اردنا ان نستفيد من هذا الكلام بما يحقق البناء المالي الرصين يجب ان نتعمق في دراسته وفق المنظار الذي يعتمد على النقاط الآتية (الفساد الإداري ،):

١- اختيار المتخصصين في النظام المالي لإدارة الأمور الحسابية ووضع ورسم السياسات المالية وعدم التخبط في ذلك.

٢- في الوقت الذي اكد به الامام على عدم التبذير فأنه يدعو الحكام إلى عدم التقتير على الشعب بل يجب ان تكون السياسة التي وضعها المتخصصون قائمة على اسس علمية ومراعية للمستحقين.

ان ذكر الامام علي عليه السلام للصفات السالفة هو يمثل صورة تثقيفية للعمل وفق قوانين علمية واخلاقية وليس غرائز نفسية كحب المال وبالتالي البخل والحرص أو الجبن والخوف التي تمنع من اتخاذ القرارات الشجاعة المناسبة.

لـم تكـن اليـات عـلاج الفسـاد فـي نهـج علي(عليه السلام) وفلسفته رقابة بشعة صارخة، أو سيفا مسلطا على رقاب العاملين، بل كانت رقابـة وجههـا الخشـوع لله تعـالى، ولباسـها التقـوى وتـرك المنكـرات، وأسـلوبها الرفـق بالعاملين والموظفين، وحمايتهم من أن يقعوا في شراك الفساد والانحراف.

وهذا ما نلمسه في النهج الذي انتهجه الإمام علي(عليه السلام) من خلال عهده لمالك الأشتر في مراقبـة العمـال والـولاة، فهـو يوجـه بضـرورة وجـود رقابـة حانيـة دافئـة، تشـعر العمـال والموظفين بأنهم جزء أصيل من نسيج الدولة

والمجتمع لا يمكن تجاهله وتضييعه، والهدف من الرقابة إنّما هو صيانتهم وحمايتهم قبل كل شيء من الوقوع في الخطأ، لا حماية الأموال.

وعلينا أن نعلم أنّ علاج الفساد في فلسفة الإمام علي (عليه السلام) لم يكن بأسلوب طائش، أو مُستَفِزّ، أو اسلوب تجريم أو تنكيل، بل كان اسلوب تحصين ووقاية ضد الآفات الاجتماعية التي تؤدي إلى ضياع حقوق الأفراد والمجتمع، ومن ثَمَّ تؤدي إلى ضعف الروابط الاجتماعية بين أفراد الأمة الواحدة، بعد ضعف الوازع الديني الذي هو كما هو معلوم من الأسباب الرئيسة للانحراف بالأمة عن مسارها الصحيح الذي أراده لها المشرع العظيم.

نستطيع أن نتلمس ذلك كله من خلال النصوص التي وردت إلينا عن الإمام علي (عليه السلام)، وهو يوصي عامله على مصر بضرورة تعاهد عماله بالمراقبة، وتفقد شؤونهم، والسؤال عن أحوالهم؛ ليتضح لنا كم كان هدف الرقابة نبيلا، وكم كانت غايتها سامية جليلة، هدفها حفظ الدين والناس.

أوصى الإمام علي(عليه السلام) عامله على مصر الأشتر النخعي بقوله(**ثُمَّ تفقَّدْ من أُمورِهِم ما يَتفقَّدُهُ الوالدانِ من وَلدِهِما، ولا يتَفاقَمَنَّ في نفسِكَ شَيءٌ قَوَّيْتَهُم بهِ، ولا تَحقِرَنَّ لُطفًا تَعاهَدْتَهُم بِهِ وإنْ قَلَّ، فَإنَّهُ داعِيةٌ لَهُم إلى بَذلِ النَّصيحةِ لَكَ، وحُسنِ الظَّنِّ بِكَ، ولا تَدَعْ تفَقُّدَ لطيفِ أُمورِهِم اتِّكالاً على جَسيمِها، فإنَّ لليَسيرِ من لُطفِكَ مَوضِعًا يَنتفِعونَ بِهِ، ولِلجسيمِ مَوقِعًا لا يَستغْنونَ عَنهُ**").

فأسلوب العلاج عند الإمام علي(عليه السلام) كما أسلفنا إنّما هي منع الانزلاق في مهاوي الخطأ والظلم، وليس القبض على العامل متلبسا بجُرمِه، فالربح كل الربح في تحصين العمال والولاة من الخيانة للإمام والأمة.

كما أن اسلوب العلاج في فلسفة الإمام علي(عليه السلام) كلها حُنوٌّ ومودة، وهي كتفقد الوالدين لشؤون ولدهما، والوقوف على احتياجاته؛ لتجنيبه ما يكره وما يكرهون من الأمور، فهي أذن رقابة الأب العطوف، وليست رقابة المتسلط الجبار(الفساد الإداري ،).

ويبدأ علاج الفساد في فكر الإمام (عليه السلام) من أصغر الأمور، وتصحيح الأوضاع منذ بدايتها، وليس انتظار الأمور حتى تكبر، وتتفاقم، ثم يكون التنكيل والانتقام، وبالمحصلة فأسلوب العلاج في فكرِه (عليه السلام) إنّما هي تحصين العمال ضد الغش والخيانة، وبعبارة أخرى هي وقاية وليست علاجا، وقد قيل قديما: درهمُ وقاية خيرٌ من قنطار علاج.

ومن هذا المنطلق وكي لا يُبخَسَ الناسُ أشياؤُهم، ولا يتساوى المحسن والمسيء، فتنهرأ القيم وتتآكل المثل، ويصاب الناس بالخيبة من عدالة الدولة، دعا الإمام

علي(عليه السلام) إلى إثابة المحسن، وإشعاره بقيمة عمله، ومعاقبة المسيء، وتنبيهه على دناءة ما فعله، وهذا كله ليس بقصد الإثابة والعقاب فحسب، وإنّما للإثابة أهدافٌ ومعانٍ ساميةٌ، وكذا العقوبة فهي ليست عقوبة تنكيل بقدر ما هي عقوبة تأديب، لذا نراه (عليه السلام) قد أوصى عامله على مصر بقوله(**وَلاَ يَكُونَنَّ المُحسِنُ والمُسِيءُ عِندَكَ بِمنزِلَةٍ سَواءٍ، فَإِنَّ في ذَلِكَ تَزْهِيدًا لأَهْلِ الإِحْسانِ فِي الإحسانِ، وَتَدرِيبًا لأَهلِ الإِساءَةِ عَلى الإِساءَةِ، وأَلْزِمْ كُلاًّ مِنْهم مَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ**").

وهذه الكلمات تحمل بين طياتها فكرا أخلاقيا راقيا، وفلسفة اجتماعية من طراز رفيع، هدفها الارتقاء بالمجتمع إلى درجات الكمال والرفعة، كما أنها من جانب آخر تهدف إلى إرساخ الأمن الاجتماعي، وتحقيق العدالة بين إفراد المجتمع وفقا لدور كل فرد وقيمة عمله، فمكافأة المحسن على إحسانه، ومعاقبة المسيء على إساءته تحقق العديد من الأهداف الاجتماعية المهمة لبناء مجتمع سليم آمن منها(حسين ، ٢٠٠٣):

١- لابد أن يكافأ المحسن؛ لما فيه من تشجيع على الإحسان، وجذب القلوب إلى فعل الخير عن طريق خلق القدوة الصالحة من الأفراد المميزين بعملهم الصالح.

٢- مَنْ أمِن العقاب أساء الأدب، فلابد من معاقبة المسيء حتى لا يتمادى في الإساءة، ويكون في ذلك مدعاة لإساءة الآخرين، ويجب أن تكون العقوبة رادعا لمن يفكر في الإساءة في المستقبل، وأن لا يترك المسيء بلا تشخيص وعلاج، ومن ثَمَّ يكون في مصاف الأخيار، ويعامل بالقدر نفسه من الإجلال والاحترام، وهو ما يؤدي إلى عدم الإيمان بفعل الخير.

٣- حتى لا ييأس الناس من عدالة الدولة التي لا تثيب المحسن، ولا تعاقب المسيء، فيخيب ظنها بالدولة، وتفقد إيمانها بعدالة النهج، ونزاهة المسؤول، فتتقطع العلاقة بين الراعي والرعية، ويسودها عدم الثقة والاحترام.

والحق أن مكافأة المحسن، ومعاقبة المسيء يحملان بين طياتهما معاني سامية، لعل من أهمها المحافظة على الأخلاق الفاضلة في المجتمع، وحماية النسيج الاجتماعي من التآكل والانهيار، إذا ما فقدت القيم، وتساوى في ميزان الأعمال المحسن والمسيء، مما يؤدي إلى عدم إيمان الأفراد بالعدالة الاجتماعية، والقيم الأخلاقية، وهذا بدوره سيؤدي إلى شيوع الظلم والعدوان في المجتمع، ولا من رادع لذلك.

وهذا يعني أن علاج فكر أمير المؤمنين لم تقتصر على الجوانب الاقتصادية والمالية فحسب، بل تعدت ذلك إلى مراقبة الجوانب المعنوية التي قد تؤثر في نفوس الرعية ممّا يؤدي إلى ضعف الرابط المعنوي بين الراعي والرعية.

ومن الامور التي اكد عليها امير المؤمنين (عليه السلام) التـي مـن خلالهـا محاربـه الفسـاد الاداري والمالي هي كالاتي (٣١):

١- الحوافز

من الخطوات التي اتخذها أمير المؤمنين (عليه السلام) لمكافحة الفساد والانحراف توفير الأجواء المناسبة للعمال والقضاة، ومن أهم هذه الأجواء والمستلزمات مستلزمات العيش الكريم، إذ أمر عامله على مصر بأن يسبغ الأرزاق على القضاة والعمال؛ كي لا تظل لهم حاجة بما في أيدي الناس، وحتى لا تشخص إبصارهم إلى أموال الدولة والرعية.

ثم إنّ إغداق الأموال على العمال وتوفير مستلزمات العيش الكريم يكونان حصنا للعمال والقضاة عن قبول الرشوة والهدية، وبذا يكون الناس غنيهم وفقيرهم أمامهم سواءً.

كما أنّ إجراء الأجر العالي على الموظف يدفع المجتمع إلى الشعور بأهمية هذا الموظف، ويخلق نوعا من الهيبة بحيث لا يجرؤ أحد على أن يرشوه، أو يستميله بهدية؛ فهو يملك ما يكفيه، أو في الأقل هكذا يشعر الآخرون.

وتتبع أهمية الحوافز من حاجة الفرد إلى الاعتراف بأهمية ما يقوم به من أعمال وإنجازات، فتقدير الآخرين لذلك الجهد بطريق الحوافز يعد من الأمور المهمة التي تسهم في إشباع مجموعة الحاجات الأساسية المتفاعلة لدى الفرد .

٢- الحوافز المعنوية

لما كان الحافز المادي لا يشبع إلا جانبا واحدا من جوانب الحاجات الإنسانية للفرد؛ لذا كان من الضروري إشباع البواعث الأخرى التي تزيد من شعوره بالرضا في العمل، وزيادة الولاء.

ففي هذا الجانب كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يمدح عماله الذين أحسنوا السيرة مع الرعية، ، وصانوا الأمانة، ويثني عليهم، ففي كتابه إلى عمر بن أبي سلمه المخزومي[ٌ] يقول فيه: "**وَنَزَعْتُ يَدَكَ بِلاَ ذَمٍّ لَكَ، وَلاَ تَثْرِيبٍ عَلَيْكَ، فَلَقَدْ أَحْسَنْتَ الوِلاَيَةَ، وَأَدَّيْتَ الأَمَانَةَ، فَأَقْبِلْ غَيْرَ ظَنِينٍ، وَلاَ مَلُومٍ، وَلاَ مُتَّهَمٍ، وَلاَ مَأْثُومٍ، فَقَدْ أَرَدْتُ المَسِيرَ إِلَى ظَلَمَةِ أَهْلِ الشَّامِ، وَأَحْبَبْتُ أَنْ تَشْهَدَ مَعِي، فَإِنَّكَ مِمَّنْ أَسْتَظْهِرُ بِهِ عَلَى جِهَادِ العَدُوِّ، وَإِقَامَةِ عَمُودِ الدِّينِ إِنْ شَاءَ اللهُ**".

وكتب كتابا إلى أبي الأسود الدؤلي يثني فيه على جهوده في حفظ المصلحة العامة، قال فيه: "**أَمَّا بَعْدُ، فَمُثْلُكَ مَنْ نَصَحَ الإِمَامَ وَالأُمَّةَ، وَأَدّى الأَمَانَةَ، وَدَلَّ عَلَى الحَقِّ،...، فَلاَ تَدَعْ إِغْلاَمِي بِمَا يَكُونُ بِحَضْرَتِكَ فِيمَا النَّظَرُ فِيهِ لِلأُمَّةِ صَلاَحٌ، فَإِنَّكَ بِذَلِكَ جَدِيرٌ، وَهُوَ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَيْكَ**".

وهكذا فان الإمام علي (عليه السلام) يحاسب عماله ومسؤوليه حسابا قانونيا وأخلاقيا، فالحساب

القانوني على أمور هي من صلب واجباتهم الشرعية والإدارية، والحساب الأخلاقي على أمور زائدة على ذلك، ومطلوبة من أولياء أمور الناس كونهم القدوة والمثل الأعلى، وهي الضمانة؛ لأن المسألة القانونية يمكن البحث عن الوسائل للتهرب منها، وإيجاد مخرج قانوني لها، واختلاق الأعذار للتخلص من تبعاتها، أما المسائلة الأخلاقية فلا تتحمل ذلك ألبته.

٣- الحوافز المادية

هي الحوافز ذات الطابع النقدي أو المالي أو الاقتصادي، والحوافز المادية هي التي تقوم بإشباع حاجات الإنسان الأساسية، فتشجع العاملين على بذل قصارى جهدهم في العمل، وتجنيد ما لديهم من طاقات، والارتفاع بمستوى كفاءتهم، ومن هذه الحوافز الرواتب.

والأمام علي (عليه السلام) لم يبدأ بمحاسبة عماله، وبعث العيون عليهم ألا بعد أن وفر سبل العيش الكريم لهم، وأسبغ عليهم العطاء، ومنحهم مكانة لائقة حتى لا تمتد أيديهم إلى ما تحتها، وبذلك يكون حسابهم عن حق، فلا عذر لهم بعد ذلك إذا ما خانوا الأمانة، أو تجاوزوا على مصالح المسلمين.

وكي يُجازى المحسن عن إحسانه، والمسيء عن إساءته، فلابد من مكافأة المراقب بأحسن الأداءات وتفان في القيام بخدماته، وفي الوقت نفسه يجب توجيه أقصى العقوبات على من أهمل القيام بعمله أو تهاون به، وهذا كله لإشعار القائم بالرقابة بوجود رقابة عليه، مما يؤدي به إلى الشعور بالمسؤولية، ولأداء عمله على أتم وجه"(.

فقد ورد في عهد الإمام علي(عليه السلام) لمالك الأشتر ما يؤكد ذلك، ويمكن لنا من دون شك أن نعده سبقا لأمير المؤمنين (عليه السلام) في استخدام ما يعرف بنظام الحوافز لمكافحة الرشوة والخيانة والإهمال، فقد جاء عن أمير المؤمنين(عليه السلام)في عهده لمالك الأشتر: "**ثُـمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِم الأَرْزَاقَ، فَإِنَّ ذَلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلاَحِ أَنْفُسِهِم، وَغِنًى لَهُم عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِم، وَحُجَّةٌ عَلَيْهِم إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ، أَوْ ثَلَمُوا أَمَانَتَكَ**".

إنّ الهدف الأول في فلسفة أمير المؤمنين (عليه السلام) هو الإصلاح، وليس العقاب، فهذه الأموال التي تدفع إلى العمال هدفها الأول الحفاظ على كرامة العمال، وأن لا تمتد أيديهم إلى أموال العامة، وذلك بطريق توفير العيش الكريم لهم، وضمان كل احتياجاتهم، والهدف الآخر أن تكون هذه الأموال حجة عليهم، فلا عذر لهم بعد أن أسبغ عليهم الأرزاق أن يخونوا الأمانة ويخالفوا الأوامر.

والحق أن للحوافز أثرها الكبير في الحفاظ على المال العام، وفي صيانة الموظفين من الرشوة أو الاختلاس؛ لما توفره هذه الحوافز من دعم مادي ومعنوي للموظف.

والحـوافز هـي التـي تسـتعمل لإثـارة دوافـع الموظفين، وشحذ هممهم، وإشاعة جو من البهجة، وإدخال السرور على نفوسهم، بغية زيـادة إنتـاجهم، وتحسـين مسـتوى أدائهـم، والحوافز الإيجابية يستعملها المدير الواعي للحصـول علـى أحسـن مجهـودات موظفيـه، وأن العقوبـات لا توقـع علـيهم إلا فـي سـبيل المحافظة على النظام .

٤- اختيار العمال (الموظفين)

كمـا أسـلفنا سـابقا لـم يكـن هـدف أميـر المـؤمنين(عليه السلام) مراقبـة العمـال بقصـد المحاسبة والعقوبة، وإنما كان الهدف من كل ذلك هو الإنسان بقيمه وأخلاقه ، لذا سعى أمير المؤمنين إلى تشكيل جهاز إداري كفوء، وذلك باختيار الصالحين من الناس للقيام بـالأمور الإداريـة للدولـة، وقـد وضـع أميـر المـؤمنين (عليه السلام) مواصـفات عـدة لاختيـار العمـال والمـوظفين ضـمنها عهـده لمالـك الأشتر، حيث يوصيه بضرورة اختيار العمال على وفق مقاييس معينة، إذ يقول: "**ثُمَّ انْظُرْ فِـي أُمُـورِ عُمَّالِـكَ فَاسْتَـعْمِلْهُم اخْتِبَـارًا، وَلاَ تُوَلِّهِم مُحَابَاةً وَأَثَرَةً، فَإِنَّهُما جُمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الجَـوْرِ وَالخِيَانَـةِ، وَتَـوَخَّ مِـنْهُم أَهْلَ التَّجْرِبَـةِ وَالحَيَـاءِ مِنْ أَهْلِ البُيُوتَـاتِ الصَّالِحَةِ وَالقَدَمِ فِـي الإِسْـلاَمِ المُتَقَدِّمَـةِ، فَـإِنَّهُم أَكْـرَمُ أَخْلاَقًـا، وَأَصَـحُّ أَعْرَاضًـا، وَأَقَـلُّ فِـي المَطَـامِعِ إِشْـرَافًا، وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ الأُمُورِ نَظَرًا**".

مـن هـذه الوصـية تتضـح لنـا الشـروط والمواصفات التي بينها أمير المؤمنين (عليه السلام) لاختيار العمال، وهي:

١. الاختبـار والتجربـة، والابتعـاد عـن المحاباة والمجاملة.

٢. أن يكـون مـن أهـل الحيـاء، فـإن الـذي عنـده حيـاء سـيكون مـن أشـد النـاس فـي المحافظـة علـى سـمعته، والمحافظـة علـى الأمانة التي تودع لديه.

٣. أن يكون من البيوتات الصالحة، أي من الأسر المشهود لها بالصلاح والعفاف.

٤. القدم فـي الإسـلام، وهـذه نقطـة مهمـة وحساسـة، فالقدم فـي الإسـلام لـه معنـى، أو يعطي معاني عديدة لذا أكّد الإمام عليه.

كانـت الدولـة الإسـلامية فـي عهـد أميـر المـؤمنين (عليه السلام) تضـم قوميـات مختلفـة، وأديان شتى، وكان أكبر مواردها يأتي من هذه القوميات، ومن أصحاب تلك الأديان، وأعني بـه الخراج الذي وضع على الأرض التي فتحت عنوة وتركتها الدولة بيد أصحابها يدفعون عنها الخراج، لذا أكد أمير المؤمنين (عليه السلام) علـى اختيـار العامل الكفـء والنزيـه، لأنـه ينقل صـورة الإسـلام، وقيمـه إلـى هؤلاء القوم، وعندما ينظر الذمي إليه لا ينظر إليه فردا بقدر ما ينظر إليه مسلما يحمل تعاليم الإسلام، فأي إساءة في معاملة أهل الذمة تعني إساءة إلى الإسلام وأهله.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

١. أن الفساد الإداري يحتوي على قدر من الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الإداري المناط بالشخص غير أن ثمة انحرافا إداريا يتجاوز فيه الموظف القانون وسلطاته الممنوحة دون قصد سيء بسبب الإهمال واللامبالاة.

٢. تعاني المجتمعات من ظاهرة الفساد بسبب غيبة الرؤية وتداخل القضايا وازدواج النظرة أحيانا ، فضلا عن ذلك الثقافة المجتمعية من الأسباب المؤدية لظاهرة الفساد.

٣. أن الفساد يعود في الغالب إلى سببين رئيسيين ، هما الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة ومحاولة التهرب من الكلفة الواجبة.

٤. يعتبر أداء الأمانة والمحاسبة والمساءلة من القيم السامية التي يغرسها القران الكريم في عقيدة المسلم.

٥. الفساد الإداري يعد أحد المعوقات الرئيسية في مسيرة التنمية المستدامة في العراق حيث أن انتشار الرشوة والمحسوبية ومختلف الأشكال الأخرى للفساد جعل من العراق نموذجا للدولة الفساد والإفساد فالبرغم من أن العراق دولة غنية بمواردها وثرواتها الطبيعية والبشرية والمالية إلا أنها لاتزال دولة متخلفة في جميع مجالات، حيث لايزال المجتمع العراقي يعاني من مظاهر الفقر والبطالة.

٦. يؤدي الفساد إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل .

التوصيات :

١. توضيح مبادى الدين الاسلامي الحنيف وبيان كيفية معالجته لظاهرة الفساد الامر الذي يسهم في القضاء او التقليل من هذه الظاهرة

٢. تنمية الوازع الديني لدى عموم المواطنين للحث على النزاهة ومحاربة الفساد عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وخطباء المساجد والعلماء والمؤسسات التعليمية وغيرها، وإعداد حملات توعية وطنية تحذر من وباء الفساد وآثاره المدمرة، وحث على التعاون مع الجهات المعنية بمكافحة الفساد، والإبلاغ عن جرائم الفساد ومرتكبيها.

٣. توجيه علماء وطلبة الإدارة والباحثين ممن لديهم سعة إطلاع في العلوم الشرعية إلى اجراء مزيد من البحوث والدراسات التي تبين دور الشريعة الإسلامية في الحد من هذه الآفة الخطيرة وتجنب آثارها المدمرة.

٤. تفعيل أدوار الجهات المعنية بمكافحة الفساد، ومنحها الاستقلالية الكاملة

في ممارسة أعمالها، والتأكيد عليها بضرورة زيادة الاهتمام بالإجراءات الوقائية لمكافحة الفساد.

٥. ضرورة اعتماد منهج الامام علي (عليه السلام) في معالجة الفساد الاداري والمالي من خلال وصاياه وكتبه ورسائله التي بعثها الى الامه الاسلامية في معالجة هذه الافة التي تهدد اقتصاد البلد .

٦. التركيز على الرقابة الذاتية بتنمية الوازع الديني لدى الموظف ، لان من لا تردعه نفسة لا تردعه القوانين .

٧. زياده مكافئه الموظف على نزاهته . فيما لو تم عرض رشوه علية ، او اكتشف اختلاسات مالية في الجهاز الحكومي .

٨. على العراق أن يبذل المزيد من الجهود في سبيل تفعيل كل من دور البرلمان والجهاز القضائي والإعلام ومختلف مؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد بكافة أشكاله وصوره، وتطبيق القوانين وتطوير الجهاز الإداري من أجل القضاء على البيروقراطية والرشوة والمحسوبية وغيرها من مظاهر الفساد التي تنتشر بكثرة في الإدارة العراقية.

المراجـــع

- **القرآن الكريم .**

- السنة النبوية المطهرة .

١- هاشم الشمري ،وايثار الفتلاوي، الفساد الاداري والمالي وأثارة الاقتصادية والاجتماعية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الاردن ،عمان ،٢٠١١ ،ص١٢٠

٢- سمير عبود عباس، صباح نوري عباس، الفساد الإداري والمالي في العراق ، مظاهره، أسبابه ، و وسائل علاجه، هيئة التعليم التقني، معهد الادارة / الرصافة ، ٢٠٠٨،ص٣

٣- الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية / لا فساد – كتاب الفساد– ط١ – ٢٠٠٥ – مطابع تكنوبرس – لبنان

٤- رشيد، انصاف محمود؛ واخرون ، فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (٤)، العدد (٨)،ص٥

[٥]- رشيد، انصاف محمود، واخرون ، مصدر سابق ،ص٥

[٦]- المرصد العراقي، العراق في المركز الثالث بين الدول الأكثر فساداً بعد الصومال وميانمار، ٢٠٠٨، الموقع الالكتروني aliarts-web@yahoo.com.

[٧]- تقرير هيئة النزاهة٢٠١١، الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق، ص٢٣ .

٨- نصير العلي، في العراق حادثة رشوة كل دقيقة تبدأ من أعلى الهرم، معهد التقدم للدراسات الإنمائية، ٢٠٠٩. متاح على الموقع: www.progressiraq.com

٩- المرصد العراقي، مصدر سبق ذكره، بدون صفحة .

[١٠]- محمد عبد صالح حسن ، حديث الفساد الاداري في العراق ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، بحث منشور على موقع الانترنيت ، ٢٠٠٥ www.Mesr.com

١١- للمزيد انظر إلى:

- التقارير الصادرة عن مجلس الأمن الدولي للمراقبة والأشراف على صندوق التنمية العراقي من خلال الموقع www.iamb.info.org.

- تقارير منظمة الشفافية الدولية، التقرير العالمي للفساد، على الموقع الالكتروني www.transparency.org.

١٢- ياسر خالد بركات الوائلي ، الفساد الاداري مفهومه ومظاهره واسبابه مع اشارة الى تجربة العراق في الفساد ، بحث منشور على موقع الانترنيت ، www.Iraq.get

[١٣]- سالم محمد عبود ، ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، دراسة في اشكالية الاصلاح الاداري والتنمية ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨٠–ص١٨٧ .

١٤- سمير عبود عباس، صباح نوري عباس، الفساد الإداري والمالي في العراق ، مظاهره، أسبابه ، و وسائل علاجه، هيئة التعليم التقني، معهد الادارة / الرصافة ،٢٠٠٨.

١٥- الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية / لا فساد – كتاب الفساد– ط١ – ٢٠٠٥ – مطابع تكنوبرس – لبنان .

١٦- رشيد، انصاف محمود؛ واخرون ، فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في

العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (٤)، العدد (٨).

١٧- الرفاعي، يعقوب السيد يوسف، وسعد عواد الظفيري، (الكويت، د.مط،١٩٩١ م)، ص,٢٢٥

١٨- مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعي الكوفي المعروف بالأشتر، من أصحاب علي() شهد معه الجمل وصفين ومشاهده كلها، ولاه الإمام على مصر فلما كان بالقلزم مات بشربة عسل ، قيل إنها مسمومة،

١٩- الفنجري، محمود شوقي، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، (القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٣م)، ص,٥٣

٢٠- عياصرة، بسام عوض، الرقابة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي، (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م)، ص,١٤٥

٢١- الجابري، عبد الله حاسن، الفكر الاقتصادي عند الإمام علي بن أبي طالب من خلال رسالته لواليه على مصر الأشتر النخعي (دراسة مقبلة بالفكر المالي الحديث)، بحث منشور في مجلة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد ٣٤، (الرياض، ١٤٢٦هـ)، ج١٧، ص,٣٢٤

٢٢- إبراهيم، أحمد أسعد محمود، السياسة الاقتصادية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، رسالة ماجستير غير منشورة، (عمان ، جامعة اليرموك، ١٩٩٧م)، ص,٩٧

٢٣- اليعقوبي، أحمد بن إسحاق (ت بعد٢٩٢هـ)،تاريخ اليعقوبي، تعليق:خليل منصور، (طهران، مطبعة مهر، ١٤٢٥هـ)، ج٢، ص,١٤٢

٢٤- عباس، جرجيس عمير ومثنى وعد الله يونس، الحوافز وأثرها في الرضا الوظيفي، بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين، (الموصل،٢٠١٠م)، المجلد ٣٢، العدد ٩٧، ص,٢٢٦

٢٥- السياسة الاقتصادية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الشريعة، جامعة اليرموك، ١٩٩٧م).

http://www.islameiat.com/doc/article.php?sid=276&mode=&order=0

٢٦- بحر ، يوسف . الفساد الإداري ومعالجته من منظور إسلامي

٢٧- محمود ، مهيوب خضر . من معالم المدرسة العمرية في مكافحة الفساد .

http://www.hetta.com/current/mahyoob23.htm

٢٨- الفساد الإداري وجرائم إساءة استعمال السلطة الوظيفية

http://news.naseej.com.sa/detail.asp?InSectionID=1431&InNewsItemID=123076

٢٩- الفساد الإداري والمالي (١)

http://www.mof.gov.kw/coag-news11-4.htm

٣٠- حسين، عاصم، الأزمات والفساد الإداري، المجلة العلمية لكلية التجارة– جامعة الأزهر - القاهرة، العدد 2003 ، 25م .